

تقييم الطالبة رباب الرحيلي

أولاً: الأخطاء الأكاديمية والمنهجية العامة

١. خلل في الصياغة المنهجية لعنوان الدراسة: العنوان هو "التحول الرقمي في النظام القضائي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة".

تكمّن المشكلة في غياب الأطراف المقارنة (الإمارات وسنغافورة) من العنوان الرئيسي، إذ يجب أن يعكس العنوان كافة المتغيرات الجغرافية للدراسة المقارنة.

٢. التكرار اللفظي والإنشائي: لوحظ تكرار نصوص كاملة في المقدمة والتمهيد (مثل الفقرة التي تبدأ بـ "شهد العالم في العقود الأخيرة..." والفقرة المتعلقة بـ "دور وزارة العدل..."). هذا يضعف القوة الأكاديمية للبحث ويعكس عدم دقة في المراجعة النهائية.

١. الخلط بين التحليل الشخصي والاقتباس: الباحثة تستخدم عبارات مثل "نلاحظ من خلال التحليل القانوني" أو "يتضح لنا" أو "نحن نرى" بكثافة في متن البحث، وغالباً ما تليها معلومات هي في الأصل حقائق وصفية وليست استنتاجات تحليلية عميقة. مبنية على منهج استدلال أو توثيق مرجعي كافٍ أو تقديم تحليل قضائي عملي (أحكام، إحصاءات، سوابق)

المعالجة : "يذهب الباحث إلى..."

"يمكن القول..."

لتحقيق الحياد العلمي مع تقديم التحليل والبرهان على الرأي

١. النقص في الإسناد العلمي (التوثيق): اعتمدت الباحثة في بعض المواضع الجوهرية على مراجع عامة جداً أو مؤتمرات، بينما يفتقر البحث في فصوله الأولى إلى الاستناد لمؤلفات فقهية كبار في القانون الدستوري أو الإداري المقارن حول "سيادة القانون الرقمي".

(٤) ضعف التوثيق العلمي

وجود إحالات ناقصة (١) (٢) دون بيانات كاملة.

• ذكر منظمات دولية (OECD – UNODC) دون توثيق دقيق للإصدارات.

- تكرار عبارات "تشير التقارير" دون تحديد التقرير.
- هذا يضعف القيمة العلمية للدراسة ويعرضها للنقد في المناقشة.

تحليل مخطط البحث (الفصل الأول والثاني)

يعاني المخطط من إشكالات بنيوية نوضحها فيما يلي:

١ - هنالك خطأ فادح بدايةً تجلّى في الخلط بين وظيفة الفصل التمهيدي ووظيفة المقدمة

فالفصل التمهيدي هو مدخل للبحث وليس مقدمة

لذلك يجب حذف التسمية (الفصل التمهيدي) والاستعاضة عنه بالمقدمة التي تتضمن أسئلة البحث و المنهج والحدود والاهداف...

٢ - غياب الإشكالية البحثية الدقيقة

رغم صياغة سؤال رئيس، إلا أن:

- الإشكالية جاءت بصيغة تقريرية لا تحليلية.
- الدراسة تبدو أقرب إلى وصف تجربة وطنية ناجحة، وليست معالجة لإشكالية قانونية عميقة.

- خلط بين البحث العلمي والخطاب التقريري المؤسسي

النص يميل إلى:

- إبراز منجزات وزارة العدل

- تأكيد نجاح التجربة

- استخدام لغة ترويجية

بينما البحث العلمي المقارن يفترض:

- نقد التجربة

- بيان مواطن القصور

- تحليل المخاطر

يجب التركيز في سؤال البحث على قياس مدى النجاح بمؤشرات علمية وليس صحفية، وعلى التحديات التي تواجه التحول وسبل معالجتها بشكل رئيس.

. الفصل الأول: بعنوان الإطار العام للدراسة

وهو بدايةً لا يصلح عنواناً لفصل في رسالة دكتوراة

وقد تضمن ثلاثة مباحث: المبحث الأول: مدخل إلى التحول الرقمي القضائي وأبعاده

المبحث الثاني: التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي – الواقع والمركزات

وتعود الباحثة في المبحث الثالث (مبحث كامل في فصل في رسالة دكتوراة): للحديث عن نطاق الدراسة ومنهجيتها وإشكالياتها

والمشكلة الأعمق: أن هذا الفصل لا يدخل مباشرةً في البعد القانوني للرسالة

لذلك لا بد من تحويله لفصل تمهيدي يعالج "مفهوم التحول الرقمي وأبعاده" ليصبح مدخلاً مفاهيمياً،

ثم تخصيص الفصل الأول لتحليل "المركزات الدستورية والقانونية للتحول الرقمي في السعودية" لتعميق البعد القانوني بدلاً من البعد الإداري/التقني الطاعني حالياً.

٢. الفصل الثاني: التحول الرقمي في إجراءات التقاضي

• **المشكلة:** يغلب عليه الطابع "الوصفي التقني" (منصات، مبادرات، مشاريع). البحث في الدكتوراه يتطلب "تأصيلاً قانونياً" وليس "وصفاً تقنياً".

• **المبحث الأول:** المبادرات والمشاريع التقنية في مجال التقاضي الرقمي

• **المطلب الأول:** المنصات الرقمية (ناجز – منصة القضاء التجاري – التنفيذ الإلكتروني).

• **المعالجة:** تحويل المبحث الأول (المبادرات والمشاريع) إلى عرض موجز، والتركيز بدلاً من ذلك

على "الطبيعة القانونية للإجراءات الرقمية"؛ هل هي إجراءات شكلية أم جوهرية؟ وكيف تؤثر على

مبدأ "حضور الخصوم" المادي مقابل الحضور الافتراضي.

ثالثاً: الخلل في التركيب المنهجي

(١) تكرار العناوين والمباحث

ص ٩ ورد تكرار:

المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي القضائي

المبحث الأول: ماهية التحول الرقمي القضائي

المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي القضائي

وهذا خطأ ينم عن عدم اهتمام

ثم لا بد من التمهيد بعد كل عنوان

(٢) تضخم الفصل الأول بشكل غير متوازن

الفصل الأول تحول إلى:

- فصل تعريف
- فصل تنظيري
- فصل تطبيقي جزئي
- فصل نقدي

بينما يفترض أن يكون:

إطاراً مفاهيمياً مختصراً يؤسس للفصول التطبيقية.

(٤) غياب الفرضيات البحثية

لا توجد:

- فرضيات اختبارية
- أو فروض مقارنة
- أو افتراضات قابلة للتحقق

وهذا نقص منهجي جوهري في رسالة دكتوراه.

ثالثاً: المشكلات البنيوية والمعالجة المقترحة

١. الفجوة في المنهج المقارن: تذكر الباحثة الإمارات وسنغافورة في الحدود والمقدمة، لكن الفصلين الأول والثاني يكادان يخلوان تماماً من أي إشارة مقارنة في المتن التشريعي.

- العلاج: يجب تفعيل "المقارنة المستمرة" (Continuous Comparison) بدلاً من "المقارنة المتلاحقة"؛ أي مقارنة النصوص السعودية بنظيراتها في الإمارات وسنغافورة عند مناقشة كل بُعد (التقني، القانوني، المؤسسي).

١. قصور في معالجة التحديات: المبحث الرابع في الفصل الأول حول التحديات جاء مقتضباً جداً وعاماً (أعطال تقنية، ضعف إنترنت).

- العلاج: إضافة مبحث متخصص حول "المسؤولية المدنية والجنائية الناشئة عن خلل الأنظمة القضائية الرقمية"، وهو صلب التخصص القانوني الذي يفتقر إليه المخطط حالياً.

١. إشكالية "ناجز" كمرجع: الاعتماد الكثيف على التقارير السنوية لوزارة العدل ومنصة ناجز يحول الرسالة إلى "تقرير إنجاز" وليس "دراسة نقدية".

○ العلاج: إخضاع الخدمات الرقمية (مثل الإفراغ العقاري الإلكتروني أو التبليغ الرقمي) للنقد الفقهي من حيث "ضمانات الملكية" و"صحة انعقاد الخصومة".

• لا توجد معايير مقارنة محددة بين السعودية والإمارات وسنغافورة. ولذلك المنهج معن نظريًا وغير مُفعّل عمليًا.

(٢) غياب أدوات القياس

لا توجد:

- معايير كمية
- مؤشرات أداء مقارنة
- تحليل إحصائي
- رغم الحديث عن:
- ملايين الجلسات
- انخفاض مدة التقاضي

لكن دون:

- أرقام دقيقة
- جداول
- تحليل اتجاهات زمنية

مثال:

- الذكاء الاصطناعي
- المسؤولية الجنائية

• ISO 27001

• مؤشرات الأعمال الدولية

دون ربط مباشر بسؤال الدراسة.

(وجود أخطاء تحريرية واضحة

• فراغات غير منضبطة

• علامات ترقيم خاطئة

• تكرار فقرات

• أقواس غير مكتملة

• هوامش غير مكتملة

وهذا يُضعف الانطباع الأكاديمي أمام لجنة المناقش

ص ١٠ تستخدم الباحثة هوامش بنهاية الصفحة ثم تستخدم بنفس الصفحة أسلوب (Apa) في المتن وهذا خطأ أكاديمي كبير

ص ١٠ - تقترح الباحثة تعريفاً تبين لنا أنه مستل تماماً من الذكاء الاصطناعي، وتضيف: "هذا التعريف الذي أتبناه يعبر عن رؤيتي الخاصة لجوهر التحول القضائي" ص ١١

ص ١١ - أسلوب الهوامش غير محدد ، أين أرقام الصفحات، أين وصف المرجع وسنة النشر و...

ص ١٣ - أبعاد التحول الرقمي يوجد رقم ١ ثم بدون ترقيم....

ص ١٦ - هناك تركيز في هذه الصفحة وغيرها على مصطلح " من التحليل القانوني المباشر " حتى أن هنالك عنوان بارز وغامق " تحليل قانوني مباشر " وهو مصطلح غريب عن الادبيات القانونية لا بد من حذفه والدخول فوراً في مضمون التحليل

ص ١٦ - الهوامش نظام التعاملات الإلكترونية، ١٤٤٣هـ.

(٢) نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية.

(٣) أنظمة القضاء السعودية الجديدة: المرافعات، الإثبات، التنفيذ.

ما أرقامها؟ أي سنة صدرت؟ تاريخ نشرها؟ ما هي أرقام المواد المعنية

لا يجوز فقط الاسناد الى نظام

ص ١٧- نفس مشكلة مصطلح " التحليل القانوني "

ص ١٧- أسهمت هذه الأنظمة في:

- نظام الإثبات: الاعتراف بالأدلة الرقمية والرسائل الإلكترونية، وتحديد شروط قبول البيانات التقنية.
- نظام المرافعات: تنظيم الترافع الإلكتروني، والجلسات المرئية، وإجراءات التبليغ الإلكتروني.
- نظام التنفيذ: اعتماد أوامر التنفيذ الإلكترونية، والربط مع الجهات الحكومية.

ونحن نرى إن هذه الأنظمة تمثل الإطار التشريعي العملي الذي سمح للمنصة القضائية بأن تصبح بيئة كاملة للتقاضي، وليس مجرد وسيلة مساعدة.

أولاً كلمة نحن نرى غير مرغوبة

ثانياً كيف رأيتم ذلك وكيف تجلى ذلك في المحاكم وفي رضا المتحاكمين؟

ص ١٨

تعود الباحثة لتكرر:

ونحن نرى إن مواجهة هذه التحديات ضرورة لضمان استدامة التحول الرقمي القضائي، وتطويره ليصبح أكثر شمولاً وأماناً، وتماشياً مع التطورات التشريعية والتقنية المستقبلية

طالما رأيتم ذلك؟ ما هي طرق مواجهة هذه التحديات؟

ص ١٩: . ويهدف هذا المبحث إلى تحليل الواقع الراهن للتحول الرقمي القضائي في المملكة، ثم بيان المراكز الاستراتيجية التي يستند إليها، بما يهيئ أساساً علمياً للمقارنة مع التجارب الدولية في الفصول اللاحقة؟؟؟؟؟ (١) (وزارة العدل، ٢٠٢٣) ثم تعود لتضع الهامش في أسفل الصفحة،

ص ٢١: **التحليل القانوني نرى** بان هذه الرقمنة عززت كفاءة إنفاذ الأحكام ورفعت موثوقية النظام القضائي، لاسيما في القضايا التجارية.

أما **الاتجاه البحثي** دراسة الأثر القانوني للربط الآلي على ضمانات المدين وحماية البيانات التنفيذية

ونحن نرى إن الرقمنة في قطاع التنفيذ تمثل نموذجًا متقدمًا لإدارة البيانات الحكومية، وقد أسهم بشكل مباشر في رفع كفاءة إنفاذ العقود، وهو ما يعد مؤشرًا مهمًا لبيئة الأعمال في المملكة.

هل تناقش الباحثة تنفيذ الأحكام القضائية في رسالتها أم تنفيذ العقود وبيئة الأعمال؟

خلط فادح

ص ٢٢ أخطاء بالجملة:

البعد النقدي - التحديات القائمة في الواقع الراهن

لا داعي لمصطلح البعد النقدي، ثم تم اختصار كل مشاكل وتحديات التحول في خمسة أسطر

ثم سابقًا: أثر الواقع الرقمي على العدالة الناجزة

سابقًا: أثر ملامح الواقع الرقمي على العدالة الناجزة

ما الفرق بين الواقع الرقمي وملاحمه؟؟؟؟؟؟؟؟

ص ٢٣: وتتولى هذه الجهات التخطيط والتنفيذ والرقابة على مشروعات الرقمنة، ووضع السياسات التشغيلية، وتحديد مسؤوليات الجهات داخل المنظومة العدلية، مما يعزز وضوح الأدوار ويمنع تداخل الصلاحيات.

ومن خلال التحليل القانوني نرى إن الحوكمة الرقمية تعكس نضج التجربة السعودية وانتقالها إلى مرحلة التنظيم الاستراتيجي.

ويتضح لنا إن تطور البناء المؤسسي يعكس نضج التجربة السعودية في التحول الرقمي، إذ انتقلت الوزارة من مرحلة "رقمنة الإجراءات" إلى "حوكمة التحول"، وهي خطوة جوهرية تُسهل تقييم فعالية المشروع واستدامته، وتفتح المجال للمقارنة العلمية مع تجارب دول أخرى تعتمد نماذج مؤسسية مختلفة.

كلام يصلح كخبر في جريدة أو موقع اعلامي، أين التحليل القانوني؟؟؟

أين المقارنة مع الامارات و سنغافورة

ص ٢٤: ويوضح لنا التحليل القانوني إن البنية التقنية شرطًا سابقًا لنجاح أي إصلاح إجرائي

ونحن نرى إن التحول الرقمي لا يكتمل دون بنية تقنية متينة؛ **فالتجارب المقارنة** تُظهر أن الدول التي اعتمدت البنية التقنية قبل إصلاح الإجراءات حققت نسب نجاح أعلى. لذا فإن تقييم البنية الرقمية يعد شرطاً لفهم مدى قابلية القضاء السعودي لتطوير خدماته على المدى البعيد(٢٠)

نفس لمشاكل

ثم التجارب المقارنة تظهر، مع من قارنتي؟؟؟

ثم وضعتي هامش رقم ٢ ولا يوجد أي هامش في الصفحة

ص ٢٤:

- نظام التعاملات الإلكترونية الذي منح الوثائق الرقمية حجية قانونية.
- نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الذي يؤمن حماية المنصات القضائية.
- نظام الإثبات الذي أقر مشروعية الأدلة الرقمية.
- أنظمة حماية البيانات التي تنظم استخدام المعلومات القضائية الحساسة.

• ما أرقامها ؟ متى صدرت؟؟؟؟؟؟؟؟

هذه التشريعات توفر أسساً قانونية واضحة للتعامل الإلكتروني وتجنب النزاعات حول سلامة الإجراءات الرقمية.

وقد أرسى المشرع السعودي أساساً قانونياً متيناً للاعتراف بالإجراءات والأدلة الرقمية. وتعبيراً على ذلك إن وجود إطار قانوني صريح يمكّن الباحثة من دراسة التحول الرقمي كتحوّل "قانوني-تقني" معاً، وليس مجرد انتقال من الورقي إلى الإلكتروني. كما أن المقارنة مع دول مثل الإمارات وسنغافورة ستُظهر الفروق في النماذج التنظيمية وأثرها على جودة العدالة الرقمية^(١).

كلام غير مقبول؟؟؟ الاطار القانوني موجود للتحليل والمقارنة المباشرة مع عينة المقارنة

ثم الهامش غير موجود ولا أرى داعي لوضعه

ص٢٥- ومن خلال التحليل القانوني نرى بان الأمن السيبراني يعد ضماناً جوهرياً للثقة العامة في القضاء الرقمي. وهذا يؤكد لنا أن بناء منظومة عدلية رقمية دون إطار أمني قوي يجعل التحول هشاً وعرضة للانتهاكات، وبالتالي فإن أمن المعلومات يُعدّ معياراً رئيساً لنجاح الرقمنة وقدرتها على تحقيق الثقة العامة.

أين هذا التحليل القانوني الذي تذكره الباحثة بعد نهاية كل ثلاثة أسطر ؟؟؟؟؟

ص ٢٦: ويوضح لنا التحليل القانوني بأنه تمكّن مؤشرات الأداء من إجراء مقارنة علمية دقيقة مع التجارب الدولية.

ونحن نرى إن وجود مؤشرات كمية يساعد الباحثة على بناء تحليل مقارنة علمي بين واقع التحول السعودي وتجارب دول أخرى تعتمد مؤشرات مشابهة، مما يعزز قيمة الدراسة المقارنة التي تقوم بها الباحثة.

؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

لا يوجد دول أخرى يوجد عينة المقارنة

ثم أين هذه المؤشرات؟؟؟ ما هي

ص ٢٧ - منصات الخدمات العدلية الإلكترونية (E-Justice Platforms)

مثال سعودي

• منصة ناجز Najiz

0 منصة موحدة تقدم خدمات المحاكم والتوثيق والتنفيذ إلكترونياً.

0 تهدف إلى تسريع الإجراءات وتحسين تجربة المتقاضين.

0 تُعد من أهم مشاريع التحول الرقمي القضائي في السعودية. (٢)

أمثلة دولية

• Rechtwijzer / MyLawBC (هولندا وكندا)

0 منصة إلكترونية لحل النزاعات الأسرية

ما هو وضع سنغافورة والامارات عينة المقارنة ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

ص ٢٧: الهوامش القضاء من المحاكم إلى المنصات الإلكترونية جريدة الوطن السعودية سبتمبر ٢٠٢٥/٢٢

(٣) التحول الرقمي في القضاء السعودي عدالة تواكب المستقبل جريدة الوطن السعودية أبريل ٢٠٢٥/٢٦ وهو ما يؤيد وجهة نظرنا بأن البحث بعيد عن المراجع القانونية والأدبيات الرصينة

المراجع ص ٢٨:

(١) أهداف وزارة العدل.؟؟؟؟؟؟؟؟

(٢) اليوسف يطلق المحكمة الذكية في ملتقى الحكومة الرقمية - جريدة الوطن السعودية نوفمبر ٢٠٢٥/٥

(٣) الصمعاني: (الرقمنة) و(التسديد الإلكتروني) قضايا على زحام المراجعين - أخبار السعودية / عكاظ السعودية ؟؟؟؟؟؟؟ رقم العدد التاريخ

(٤) جريدة الوطن السعودية - مبادرات رقمية للعدل والشؤون الإسلامية ١٣ فبراير ٢٠٢١ ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

ص ٢٩:

ALJP: An Arabic Legal Judgment Prediction in Personal Status Cases Using (Machine Learning Models

.LLmediator; GPT - 4-assisted online Dispute Resolution(٢)

.ALARB: An Arabic Legal Argument Reasoning Banch Mark (٣)

أخبار السعودية - صحيفة عكاظ تحول رقمي كامل تطبيقاً لرؤية ٢٠٣٠

المراجع الإنكليزية غير مقبولة ومن دون تاريخ

ص ٣٠: كلام مكرر عن منصة ناجز

ثم " وقد أكدت وزارة العدل أن تبادل المذكرات إلكترونياً في القضايا التجارية يهدف إلى تبسيط الإجراءات القضائية وتحسين الكفاءة وتسريع الفصل في النزاعات التجارية، وذلك في إطار خطة التحول الرقمي

القضائي.(٢) تصريح صحفي في رسالة دكتوراه؟؟؟؟؟؟؟؟

ص ٣١- كما تشير تقارير التحول الرقمي القضائي إلى أن رقمنة القضاء التجاري أسهمت في رفع ترتيب المملكة في مؤشرات إنفاذ العقود الدولية، مما يعكس أثر التقاضي الإلكتروني على البيئة الاستثمارية والتجارية. **ما هي هذه التقارير؟؟؟**

ص ٣٢- الهامش Governing L in justice administration and access to Justice
(١) with Artificial intelligence OECD 18 September 2025
AL in justice administration and access to Justice :Governing with Artificial
(٢) intelligence OECD 18 September 2025

لا يجوز كتابته مرتين بل في المرة الثانية (Ibid)

ص ٣٦:

الأطر التشريعية الدولية المقارنة للتقاضي الإلكتروني

١- قانون الأونسيترال النموذجي للتجارة الإلكترونية (UNCITRAL Model Law on Electronic Commerce, 1996)

يعد هذا القانون النموذجي مرجعاً دولياً رئيسياً للاعتراف بالمعاملات الإلكترونية والأدلة الرقمية، وقد اعتمدته العديد من الدول كأساس لتشريعاتها الوطنية في التقاضي الإلكتروني.

٢- مبادئ الاتحاد الأوروبي للعدالة الرقمية (EU e-Justice Framework)

وضعت المفوضية الأوروبية إطار العدالة الإلكترونية لتسهيل الإجراءات القضائية عبر الإنترنت، وتبادل البيانات بين المحاكم، وحماية حقوق المتقاضين في البيئة الرقمية.

٣- توصيات الأمم المتحدة بشأن العدالة الرقمية (UNODC, 2020)

أصدرت الأمم المتحدة توصيات بشأن استخدام التكنولوجيا في العدالة الجنائية والمدنية، مؤكدة أهمية الرقمنة لضمان الوصول إلى العدالة وتقليل التكاليف وتسريع الإجراءات القضائية.

يجب المقارنة مع عينة المقارنة

ص ٣٧: الأهمية في التقاضي الإلكتروني

يسمح نظام المحاكم بتطوير إجراءات إلكترونية في قيد الدعاوى، وتبادل المذكرات، وإدارة الجلسات عن بعد، بما ينسجم مع رؤية السعودية ٢٠٣٠ للتحويل الرقمي في العدالة

لا بد من تغيير العنوان وتخصيص مساحة كافية للاطلاع على الواقع العملي المستمد من الكتب والمراجع القانونية أو الأبحاث المحكمة

ص ٤١: " وقد بينت دراسات قانونية مقارنة أن التقاضي الإلكتروني يؤدي إلى تقليص زمن الفصل في القضايا وترشيد نفقات التقاضي وتحقيق مرونة إجرائية مقارنة بالنظام التقليدي الورقي. (٣)

(٣) المجالات الأكاديمية اليات إدخال التحويل الرقمي في المنظومة القضائية ١ يناير ٢٠٢٤

هل هذا مقبول؟؟؟ ما هي المجالات الأكاديمية؟؟؟؟

كما تشير التجارب الدولية إلى أن التقنيات الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، يمكن أن تُستخدم كأدوات مساعدة للقضاة في تحليل السوابق القضائية ودعم اتخاذ القرار، دون أن تحل محل السلطة القضائية البشرية، بما يحقق التوازن بين التقنية وضمان استقلال القضاء. (٤)

(٤) إمكانات الذكاء الاصطناعي في تطوير العمل القضائي: مقارنة تحليلية لواقع القضاء وتحديات التحويل الرقمي I الباحث العربي بلا رقم ولا تاريخ غير مقبول

وفي السياق السعودي، تبنت وزارة العدل مشاريع رقمية متعددة ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، مثل منصة ناجز والجلسات القضائية عن بُعد، بهدف رفع كفاءة القضاء وتحسين تجربة المستفيدين وتعزيز مؤشرات الأداء القضائي

هذا كلام يفترض أن الباحثة ناقشته بشكل مكرر خلال الصفحات السابقة؟؟؟؟

ليس المطلوب شرح الضمانات الإجرائية ومستنداتها الدولية بل المطلوب كيف يتم تحقيق هذه الضمانات على الصعيد الرقمي وهو بحث دقيق وفي جوهر الموضوع وأدبياته متوفرة بكثرة ولكن الباحثة أشارت اليه بسطر واحد

ص ٤٥

التجربة السعودية في تعزيز سرعة الفصل

- شهد النظام القضائي في المملكة العربية السعودية تطويراً ملحوظاً في مجال التحول الرقمي، من خلال إطلاق خدمات التقاضي الإلكتروني والجلسات عن بُعد، ضمن برامج تطوير القضاء المتسقة مع رؤية المملكة ٢٠٣٠. وقد أسهم ذلك في تقليص مدد التقاضي وتحسين كفاءة إدارة القضايا.
- ويؤكد تقرير البنك الدولي حول مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال أن سرعة إنفاذ العقود تمثل عنصراً حاسماً في تقييم فعالية النظام القضائي، وأن الأنظمة التي تعتمد الرقمنة تحقق أداءً أفضل في هذا المؤشر.

كلام غير مقبول ولا يمت للعنوان بصلة

كيف تم الوصول لسرعة الفصل في الدعوى بعد التحول الرقمي؟؟؟ ما هي الآليات؟؟؟؟

وما هو حجم تقلص المدة بين القضاء التقليدي والرقمي؟؟؟؟

لا بد من إعادة هيكلة الفصل الأول بالكامل.

تغيير أسلوب النقاش الشخصي

تغيير أدوات التحليل

اجراء المقارنة المباشرة مع عينة المقارنة الامارات وسنغافورة في كل موضع من النقاش

وعدم ترك المقارنة لفصل مستقل

الالتزام بأسلوب توثيق واحد في نهاية الصفحة

الاستعانة بمراجع أكاديمية متخصصة وليس بأخبار صحفية من هنا وهناك
التوثيق الكامل للمرجع مع ذكر عنوان الانترنت وتاريخ الاسترجاع.